البرنامج النووي الإسرائيلي بين الدعم الأمريكي والانتهاك الدولي

أ. آمنة مسعودي
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

الملخص:

ستحاول هذه الدراسة بيان أهمية امتلاك السلاح النووي بالنسبة للكيان الإسرائيلي، الذي سخر كل جهوده لبناء وتطوير برنامجه النووي، الذي استفاد من مساعدات فنية كبيرة ومن دعم مادي من الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض التي ساندته، ولعل هذا ما شكل خرقا لأحكام القانون الدولي وانتهاكا للجهود الدولية في مجال عدم الانتشار النووي. كما عكس ازدواجية قيم واشنطن ومعاييرها في مجال عدم الانتشار النووي. وهذا من خلال حرصها على احتكار إسرائيل للسلاح النووي ومنع الدول العربية من الحصول عليه .

الكلمات المفتاحية: البرنامج النووي -الكيان الإسرائيلي - الدعم الأمريكي – الانتهاك الدولي .

Abstract

This study will attempt to demonstrate the importance of possessing nuclear weapons for the Israeli entity, which used all its efforts to build and develop its nuclear program, which benefited from great technical assistance and material support from successive US administrations to the White House that supported it.

This is in violation of the provisions of international law and in violation of international efforts in the area of nuclear non-proliferation. It also reflected the double standards of Washington and its standards in the field of non-proliferation. This is through its keenness on Israel's monopoly on nuclear weapons and preventing Arab states from obtaining it.

Keywords: Nuclear program - Israeli entity - American support - International violation.

مقدمة:

يعتبر البرنامج النووي الإسرائيلي من أكثر البرامج النووية إثارة للجدل في العالم ، فلقد أولت النخب الحاكمة في تل أبيب وعلى اختلافها أهمية بالغة لبناء وتطوير برنامجها النووي، حيث لم تذخر مؤسساتها أي جهد في سبيل حيازته، خاصة بالنسبة لمؤسستها العسكرية التي اعتبرته بؤرة انشغالاتها القصوى ومقدمة أهدافها التي تتصدر وتسبق أيا من الأولويات الأخرى، ولهذا حرصت على إحاطته بسرية تامة معتمدة على مبدأ الغموض النووي، الذي مكنها من قطع أشواط كبيرة في انجاز مخططات مشروعها النووي دون إثارة قلق المجتمع الدولي.

فلقد استطاعت تل أبيب بناء ترسانة كبيرة من القنابل النووية والهيدروجينية والنيوترنية مدعمة بطائرات وصواريخ وغواصات متنوعة ومتطورة لإطلاقها، نتيجة الأشواط الكبيرة والمتقدمة التي قطعها برنامجها النووي، الذي تم دعمه من طرف الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض التي عملت على توفير كل ما يحتاجه الكيان الإسرائيلي لاحتكار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط.

وستحاول هذه الدراسة بيان أهم المحطات الكبرى التي مر بها البرنامج النووي الإسرائيلي ومعرفة كيفية تعامل صناع القرار الأمريكي مع طموحات إسرائيل النووية للأغراض العسكرية، الناسفة للجهود الدولية الرامية إلى ترسيخ سياسات عدم الانتشار النووي التي تدعي الولايات المتحدة الأمريكية أنها ترعاها.

أهداف الدراسة:

1. بيان شتى الأبعاد التهديدية لإسرائيل على الأمن القومي العربي، من خلال رصد وبيان الأشواط الهائلة التي قطعها لبرنامج النووي الإسرائيلي.
2. تسليط الضوء على سياسات الكيل بمكيالين المنتهجة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية حيال البرنامج النووي الإسرائيلي وخرقها لأحكام القانون الدولي .
3. بيان حساسية البرنامج النووي الإسرائيلي وخطورته مما يستدعي التحرك العربي لحمل إسرائيل على الانصياع للمعاهدات الدولية في مجال منع الانتشار النووي.
4. إثراء الحقل الأكاديمي من خلال هذه الدراسة، التي من شأنها توفير مادة علمية حول البرنامج النووي الإسرائيلي، مما يساعد الطلبة والباحثين والمهتمين بمسار البرنامج النووي الإسرائيلي على فهم سياسات تل أبيب ودعم واشنطن لها في هذا المجال.

الإطار النظري والمنهجي للدراسة:

إن أي بحث علمي أكاديمي يستدعي إتباع الباحث لعدد من المناهج العلمية بغرض التحليل والتفسير، فقد جرى توظيف عدد من المناهج العلمية في هذه الدراسة لبيان طبيعة البرنامج النووي الإسرائيلي ومكانته لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض، والتي التي تنتهج حياله سياسة مغايرة لالتزاماتها الدولية في مجال عدم الانتشار النووي، وإن من أبرز المناهج العلمية المنتهجة في هذه الدراسة يمكن ذكر ما يلي مايلي:

- المنهج التاريخي: كان من الطبيعي استخدامه وهذا للوقوف على شتى المراحل التاريخية لتطور البرنامج النووي الإسرائيلي فالمنهج التاريخي يمثل الطريقة العلمية الوحيدة لدراسة التاريخ على ضوء الأحداث التاريخية الماضية والحاضرة1.
- المنهج الوصفي: يتم اعتماد هذا المنهج لكونه من أنسب المناهج العلمية لمعرفة مضمون البرنامج النووي الإسرائيلي من خلال وصف وتحديد المراحل الكرونولوجية الخاصة بتطوير الترسانة النووية الإسرائيلية من جهة وبتحليل السياسات الأمريكية المنتهجة حيالها، فهذا المنهج يساهم في الوصول إلى استنتاجات وتقييمات هامة في الدراسات الوصفية التحليلية 2.
- منهج دراسة الحالة: يتجه هذا المنهج إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بوحدة الدراسة، وهو ما جري تطبيقه حيث تم جمع معلومات وبيانات عديدة حول البرنامج النووي الإسرائيلي وخصوصية المواقف الأمريكية اتجاهه.
- المنهج القانوني: يتم استخدام المنهج القانوني لبيان خرق الترسانة النووية الإسرائيلية وكذا بيان عدم مشروعية الدعم الأمريكي لها لانتهاكهما القواعد القانونية الدولية في إطار سياسات الحد من التسلح ونزع السلاح، وضرورة حمل الكيان الصهيوني للانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

إشكالية الدراسة:

لقد ارتأت الباحثة علاج موضوع "البرنامج النووي الإسرائيلي بين الدعم الأمريكي والانتهاك الدولي" من خلال البحث في إشكالية تم صياغتها كالآتي: ما هي أهم المتغيرات التي أدت إلى تطور

[1]- إبراهيم عبد العزيز الدعليج، مناهج وطرق البحث العلمي. (عمان: دار صفاء للنش، 2010)، ص.73.

[2]- محمد محود الدنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث.(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2009)، ص.130.

البرنامج النووي للكيان الإسرائيلي؟ وكيف تعاملت معه واشنطن؟ وما هي تداعيات موقفها تجاهه حيال سياسات عدم الانتشار النووي ؟.

فرضية الدراسة:

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم وضع الفرضية الآتية: *يرتبط تطور البرنامج النووي الإسرائيلي بالتواطؤ الأمريكي معه العاكس لسياسات الكيل بمكيالين المنتهجة من طرف البيت الأبيض في مجال عدم الانتشار النووي.

هندسة الدراسة: للإجابة عن إشكالية الدراسة واثبات فرضيتها ثم انتهاج الخطة لتالية:

1- مراحل تطور البرنامج النووي الإسرائيلي.
2- الإدارات لأمريكية والبرنامج النووي الإسرائيلي.
3- مبدأ الكيل بمكيالين الأمريكي وسياسات عدم الانتشار النووي.

أولا: مراحل تطور البرنامج النووي الإسرائيلي:

مر البرنامج النووي الإسرائيلي بالعديد من المراحل منذ انطلاقته، وقد تأثرت كل مرحلة بالبيئة الدولية والإقليمية و لداخلية في إسرائيل، وقد جاءت هذه النتائج كمحصلة لمجموع المجهودات الإسرائيلية، وطبيعة الأهداف المرسومة خاصة في ظل الرفض العربي للوجود الإسرائيلي، وكذا طبيعة العقيدة الأمنية الإسرائيلية التي جعلت من امتلاك تل أبيب للسلاح النووي ضرورة لتغطية ضعف وهشاشة العوامل المشكلة لكيانها من جهة، ومن جهة أخرى لتطبيق مفهوم السلام على أساس القوة الذي يسعى الكيان الإسرائيلي فرضه على أرض الواقع لإجبار الدول العربية للرضوخ لكافة الشروط الإسرائيلية وتنفيذها .

ولعل هذا ما أكده "مرادخاي فعنونو" الخبير النووي الذي اشتغل في انجاز البرنامج النووي للكيان الإسرائيلي، والذي سرب معلومات هائلة عنه حيث صرح قائلا :"تستغل إسرائيل قوة السلاح النووي للتسويق لسياستها، فلإسرائيل سلطات كثيرة وهي تمارس القمع على جيرانها، فالأمريكان أنفسهم لا يستطيعون إملاء شيء على الإسرائيليين. اليوم ترى أوروبا إلى أي درجة صارت إسرائيل قوية من دون حتى أن تستعمل قنبلة ذرية واحدة، ومن دون أن تهدد حتى باستعمالها، فبإمكان الإسرائيليين فرض سلطتهم وأن يفعلوا ما يحلو لهم، بإمكانهم إقامة الأسوار، وتشييد المستعمرات في فلسطين...لا أحد يمكنه أن يقول شيئا

لهم، لأنهم صاروا أقوياء بسبب سياسة التسويق التي قاموا بها، باستعمال السلاح النووي كتهديد غير مباشر، وللمساومة السياسية".[1]

وهذا نتيجة طبيعية نظرا لحرص تل أبيب على تطبيق الاتفاق الصهيوني سواء على المستوى العسكريّ أو المدني، والذي يقضي بضرورة الحفاظ دوما على "حقّ إسرائيل" في احتكار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط لضمان تفوقها على العرب والذي من شأنه أن يصنع أمنها، وفي هذا الإطار دعا رئيس أركان جيش الكيان الإسرائيلي السابق "مرادخاي غور" إلى ضرورة امتلاك تل أبيب السلاح النووي القادر على خلق حالة من الرعب النووي في الشرق الأوسط مشابهة للرعب النووي الذي كان سائدا بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا.

فبوجود السلاح النووي لدى الجيش الإسرائيلي يدرك العرب أنهم لن يتمكنوا من هزيمة إسرائيل ما يفرض عليهم الاعتراف بها وقبول التسوية معها، ومن جهة أخرى من شأن الترسانة النووية الحد من الأعمال الفدائية الفلسطينية ووقف عناصر المقاومة العربية الرافضة للكيان الإسرائيلي[2]، و لعل هذا ما زاد من حجم الطموحات النووية للكيان الإسرائيلي لامتلاك السلاح النووي والعمل على احتكاره في منطقة الشرق الأوسط، ولقد قطع البرنامج النووي للكيان الإسرائيلي أشواطا عديدة، وإن من أهم المراحل التي مر بها والتي يمكن ذكرها[3]:

المرحلة الأولى (1948-1963):

سعت تل أبيب في هذه الفترة إلى توفير ما يسمى بدورة الوقود النووي و توفير المقومات التي تقوم عليها الصناعة النووية والتي تشتمل على كل من العنصر البشري إضافة إلى العنصر المادي إلى جانب ذلك الكوادر العلمية والعملية اللازمة، وتوقيع الاتفاقيات مع الدول الأكثر خبرة في هذا المجال وعلى رأسها فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية.

كما قامت وزارة دفاع الكيان الإسرائيلي بعمل مسح لمصادر المعادن في صحراء النقب ووضع الخطوط الأولى لعمل برنامج نووي، وإرسال بعثات للخارج للتأهل في المجال النووي، إذ كانت القيادات الإسرائيلية على إيمان راسخ بوجود علاقة كبيرة بين التقدم العلمي وتحقيق أهداف إسرائيل.

---

[1]- سيلفيا كارتوري ، حوار حصري مع مردخاي فعنونو ، ترجمة ياسمينة صالح ،في الرابط التالي:
http://www.voltairenet.org/article130848.html، تاريخ الدخول 12-03-2018،على الساعة 12:20

[2]-وردية زايدي، استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية والسلمية،(رسالة ماجستير) ، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية،،قسم الحقوق، فرع القانون العام ،2012،،ص.ص.57-58.

2 - دنيا محمد جبر، "الإستراتيجية النووية (الثوابت و المتغيرات)"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43،2011 ،ص.ص.105-128.

فقد سعى الدكتور" حاييم وايزمان" الذي شغل منصب أول رئيس للكيان الإسرائيلي إلى الاتصال خلال هذه الفترة بالعلماء المتخصصين في مجال الذرة والطاقة النووية، كما شجعت إسرائيل فتح الفروع والمعاهد اللازمة في مجال البحوث الذرية في "معهد وايزمان، كما عرفت هذه المرحلة وصول إسرائيل إلى اكتشاف "دوسترنسكي" لعملية إنتاج الماء الثقيل اللازم لتشغيل المفاعلات النووية، ويمكن أن نطلق هذه المرحلة مرحلة التحضير.[1]

المرحلة الثانية (1963-1965):

رمى الكيان الإسرائيلي خلال هذه الفترة إلى إنتاج السلاح النووي في إطار وثيق مع الدول الصديقة من خلال تبادل معرفي مادي ومعنوي في هذا المجال، حيث استثمر في الرصيد المعرفي من خلال تكوين علمائه وتزويدهم بآخر ما توصل إليه علماء الذرة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ما جعل تل أبيب تلحق بمصاف الدول النووية، وقد جاء بناء القدرة النووية الإسرائيلية نتيجة تعاون الكيان الإسرائيلي الوثيق مع الدول النووية التي زودته بالمفاعلات النووية و الوقود النووي، إضافة إلى المعرفة العلمية والتكنولوجية وتعتبر فرنسا والولايات المتحدة على رأس هذه الدول.

ويفسر سعي الكيان الإسرائيلي نحو امتلاك السلاح النووي حسب بعض المتتبعين كرد فعل على الصفقة المصرية سنة 1955، والتي أوهمت الإسرائيليين بأنّ ميزان القوة التقليدية سيرجع لصالح الدول العربية، وأن الشعب اليهودي بوصول الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" إلى الحكم و تحالفه مع الاتحاد السوفياتي سيكون ضحية هولوكوست جديدة. 2

أما الاتجاه الثاني فرأى أن حرب 1956 و نتائجها السياسية و العسكرية هي التي خلقت لدى تل أبيب الدافع القوي للسير قدما في هذا المجال، نتيجة إحساسها بمدى صعوبة تحقيق النصر على العرب في حرب تقليدية شاملة، وإدراكها بتوسع مصادر الخطر في الشرق الأوسط من خلال الضغط الشديد الذي مورس عليها لسحب الجيش الإسرائيلي وحلفائه من قناة السويس خاصة من قبل الاتحاد السوفياتي، وتهديده المباشر لها بأنها ستتعرض لهجوم نووي إذ لم تسحب قواتها من مصر .

فخلال هذه الفترة تمكن الكيان الإسرائيلي من استكمال اكتساب القدرات العلمية والمادية والفردية لها كي يصبح قوة نووية فقد تمكن علماؤه المتخصصون في الفيزياء النظرية من تطوير قدراتهم في مركز الأبحاث الذرية في "ساكلي"، بعد سماح الجنرال الفرنسي "ديغول" الذي كان علماؤه يقومون بإجراء

[1] - دنيا محمد جبر، مرجع سابق، ص. 128.

[2] - عبد الجبار الشايب، "الابتزاز النووي الإسرائيلي ، مجلة الوصف، دار المنظومة، العددين 50- 51 أكتوبر 1975،ص. ص. 413-416.

تفجيرات ذرية في الفترة ما بين (1960-1964) في مناطق شمال إفريقيا عامة وصحراء الجزائر خاصة، للعلماء الإسرائيليين بالاطلاع على المعلومات التي تم التوصل إليها في اختبارات التفجير النووي الفرنسي. 1

كما استفادت إسرائيل من الدعم الأمريكي الكبير لها سواء من الناحية العلمية والفنية، أو من خلال التغطية عليها دوليا ومنع أي قرار يمس نشاطها النووي، التي سكتت إدارة البيت الأبيض عنه لتمكين تل أبيب من المضي قدما فيه من دون أي خوف من أيّ رقابة دولية أو تفيش مفاجئ لوكالة الطاقة الدولية لمنشأتها النووية.

المرحلة الثالثة (1966-1986):

وهي مرحلة اتخاذ القرار السياسي للإنتاج الخاص بالأسلحة النووية و يحتمل أن تكون تل أبيب قد اتخذت ذلك القرار المصير بتشييد أسلحة نووية في أعقاب حرب 1967، فالوضع الدبلوماسي والعسكري الذي أعقب تلك الحرب خلّف إحساسا كبيرا لدى قادة الكيان الإسرائيلي بعدم الأمان خصوصا بعد أن أقدم الجنرال "ديغول" بقطع العلاقة العسكرية مع إسرائيل رغبة منه في تحسين علاقات حكومة بلاده مع الدول العربية، والتي سادها التوتر والجمود نظرا لسياسات فرنسا الإستدمارية والقمعية في حق الشعب الجزائري الذي ثار ضد الجيش الفرنسي حتى يسترجع حريته واستقلاله. كما أن الضغوط الأمريكية على تل أبيب التي رافقت صفقة طائرات "الفانتوم النفاثة" التي استلمتها تل أبيب من الولايات المتحدة، جعلت قادتها يتساءلون حول مدى قدرتهم على الاعتماد الولايات المتحدة، و ربما أّدى هذا الأمر بهم إلى الإحساس بالعزلة، ومما زاد القلق الإسرائيلي تأكدهم أنّ المصريين أصبحوا يمتلكون غاز الأعصاب وأنهم استخدموه في حرب اليمن فوسط هذه الظروف اتجه الكيان الإسرائيلي نحو إنتاج القنبلة الذرية للتحرر من هذا القلق والإحساس بالأمن من خلال امتلاك الرادع النووي 2.

فلقد قامت تل أبيب وبالضبط سنة 1968 بقرار منفرد من وزير الدفاع "موشيه دايان" حيث أصدر أوامره حتى ينتقل مفاعل "ديمونة" إلى مرحلة الإنتاج الكامل بعد تأمين أهم الممولين لإنتاج القنبلة، معتبراً بأنّ لديه كل الصلاحيات التي يحتاج إليها بصفته وزير دفاع من أجل تحويل إسرائيل إلى دولة نووية.

وحسب ما أوردته صحيفة التايمز البريطانية بتاريخ 12 أفريل1976 يرجع تفرد "موشيه دايان" باتخاذ القرار لرفض كل من رئيس الوزراء آنذاك "ليفي إشكول" ووزيرة خارجيته "غولدا مائير"، وعضو لجنة الدفاع الوزارية "يغال ألون" حيث سبق لهم أن وضعوا الفيتو حول مشروع مصنع فصل البلوتونيوم اللازم للشروع في التصنيع الفعلي للقنابل النووية، وحينما عرف "ليفي إشكول" أن وزير دفاع حكومة بلاده قد

---

[1] - حامد ممدوح عطية، البرنامج النووي الإسرائيلي و الأمن القومي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص.43.

[2] - بيتر براي، ترسانة إسرائيل النووية مع تقرير فعنونو - أسرار القنبلة النووية الإسرائيلية ، ترجمة منير غنام، تقديم محجوب عمر 1989 ،بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية ،ط1،ص. ص 51-52.

أصدر أوامره سرا شعر أنه ليس أمامه هو ومستشاروه سوى تقديم موافقتهم الشكلية على هذا المشروع والمسارعة في إنجازه لا عرقلته 1.

فبعد هذا القرار وبناء مصنع فصل البلوتونيوم بدأ الإسرائيليون بإنتاج السلاح النووي ويعتقد بعض المحللين في وكالة الاستخبارات الأمريكية أن إسرائيل قد تمكنت من صنع عدة قنابل نووية عام 1968، أنها ربما قامت عام 1969 بتصنيع خمس قنابل نووية أو ست قوتها 19 كيلو طن وفي عام 1976، حيث صرح مسؤول بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية عن اعتقاده بأن إسرائيل تمتلك ما بين 10 إلى 20 رأس نووي، وقد تم التأكد من صحة هذه التصريحات بصفة رسمية عام 1978 عندما تم نشر وثيقة بهذا الشأن صادرة عن الوكالة طبقا لقانون حرية الحصول على المعلومات الأمريكية ، والتي أكدت أنّ إسرائيل بالفعل تمتلك هذه القنابل .

كما تذهب التأويلات أنّ سبب تسريب هذه المعلومات يعزى إلى الجدل القائم على" زلمانشابيرو" وهو يهودي من أصل أمريكي يعمل في وكالة الطاقة النووية الأمريكية، حيث قام بتهريب كميات كبيرة من اليورانيوم المخصب إلى إسرائيل، في حين يرى البعض أنّ سبب هذا التسريب جاء من قبل الإدارة الأمريكية حينها لدفع الرئيس أنور السادات "إلى التوجه نحو السلام مع إسرائيل، حيث توجت المساعي الأمريكية من خلال التوقيع على "اتفاقية كامب ديفيد "عام 1978 ثم "اتفاقية السلام مع إسرائيل "عام 1979 حيث أن تلك المعلومات بينت حجم الترسانة النووية الإسرائيلية.[2]

المرحلة الرابعة (1989 إلى يومنا الحالي):

مرحلة ما بعد تصريحات "فعنونو" الخبير النووي الإسرائيلي التي لفتت الأنظار إلى منعطفات جديدة بشأن القدرة النووية الإسرائيلية، من خلال تكنولوجيا التصغير وصولا إلى احتمالات الاشتراك في التجارب النووية3 ،كما تميزت هذه المرحلة بقيام إسرائيل بإنتاج كل من القنابل النيوترونية و الهيدروجينية اللتين تعتبران أكثر تطوراً من القنبلة النووية المعيارية.

عملت تل أبيب خلال هذه الفترة بعد تجربة 1979 النووية مع جنوب إفريقيا على امتلاك قنبلة النيوترون التكتيكية وذلك بغرض اختبار سلاح نووي تكتيكي، يتم إطلاقه من خلال قذيفة مدفع نووية

---

[1] - حامد ممدوح عطية، مرجع سبق ذكره ، ص .25.

[2] حسين زكريا ، "الخيار النووي و الخيارات العسكرية البديلة"، (أشغال ندوة فكرية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007 ،ص. 311.

[3]- دنيا محمد جبر ،"الإستراتيجية الإسرائيلية (الثوابت و المتغيرات)"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد العدد 43 ،2011 ،ص.ص.105-128.

1، وإن ما يميز هذه القنبلة أنها تحتوي على مواد لا تسمح بترك تلوث إشعاعي كبير بعد انفجارها، ولذلك يطلق عليها اسم القنبلة النظيفة، فهي قنبلة اندماجية وليست انشطارية مثل القنبلة النووية.

هذا علاوة على أن سلاح النيوترون يغطي ثغرات في السلاح النووي الإستراتيجي ،فهو يقتل الأفراد دون إحداث آثار تدميرية كبيرة، يشار إلى أنّ هذه القنبلة تمت بتعاون إسرائيل مع جنوب إفريقيا، وأنّ قوتها التدميرية لا تتجاوز 2 كيلو طن ويمتد تأثيرها إلى مساحة 50 كيلو متر مربع وهو ما يشكل ميزة مهمة للجانب الإسرائيلي، إذا ما أخذ في الحساب قيود واقع إسرائيل الجغرافي وعمقها الإستراتيجي.

وفي هذا الإطار يذهب "سيمور هيرش" إلى أنّ مفاعل ديمونة الإسرائيلي تمكن بحلول منتصف الثمانينيات من صناعة المئات من رؤوس النيوترون 2 ، بعدما كان لإسرائيل ما أرادت من إنتاجها للقنبلة الذرية دون عوائق تذكر حيث سعت لتطوير القنبلة الهيدروجينية منذ أوائل الثمانينيات، وقد أقامت إسرائيل مشروعا مشتركا مع الشركة الأمريكية الشهيرة للحاسبات الإلكترونية (أي-بي-أم)، وذلك من أجل إنتاج كمبيوتر متطور للغاية تستخدم برامجه للمساعدة في إنتاج القنبلة الهيدروجينية، إذ يقوم هذا الأخير باختصار مدة إعداد الحاسبات الضرورية من خمس سنوات إلى ستة شهور فقط، وواكب هذا الأمر حصول إسرائيل على طائرات "أف-15س" وهي نسخة معدلة من ظاهرة التفوق الجوي "أف 15 ايفل"، إذ بإمكان هذه النسخة الجديدة التي يقودها طياران بدلا من طيار واحد من نقل حمولة إستراتيجية ثقيلة نووية أو هيدروجينية أو تقليدية إلى مسافة بعيدة3.

هذا وقد صدر تقرير عن وزارة الدفاع الأمريكية عام 1987 أكد أن الكيان الإسرائيلي أجرى أبحاث واسعة في التكنولوجيا اللازمة، فأنّه طوّر بالفعل جهاز الكمبيوتر الذي مكنه من صناعة القنابل الهيدروجينية، وتعتبر هذه القنبلة أشد فتكا من القنبلة النووية بكثير، وهي تقوم على أساس الاندماج النووي وتقاس طاقة انفجارها بالميغا طن الذي يعادل مليون طن من TNT التقليدية المعروفة والشديدة الانفجار.4

لكن هذه الأخيرة أي القنبلة الهيدروجينية الإسرائيلية ليس هنالك في قوتها مثيل على المستوى الدولي ذلك أنها وبحسب تقرير "فعنونو" ومن تبقى من العلماء، الذين تابعوه وعلى رأسهم المصمم الأول للقنبلة

---

[1]- ممدوح عطية حامد ، أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك و اليقين، القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، ط1، 2004 ، ص. 119.

[2]- سيمور هيرش، خيار شمشون-ترسانة إسرائيل النووية و سياسة أمريكا الخارجية، لبنان: دار الكتاب العربي ،، 1992ص. 221.

[3] - عطوي م ، حروب إسرائيل المقبلة ، بيروت: دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع، ط1 ، 2002 ص.164-165.

[4] - محمد عبد السلام ،"الرؤوس النووية الإسرائيلية الخصائص و المقومات "، السياسية الدولية، العدد 118 أكتوبر 1994 ، ص.34.

النووية الأمريكية" ثيودور تيلر" فإن وحدات إنتاج متطلبات القنابل الهيدروجينية الإسرائيلية تضاعفت ب10مرات مقارنة بمثيلاتها العادية فقط أي تبلغ 200 كيلو طن .1

1- الإدارات الأمريكية والبرنامج النووي الإسرائيلي:

بخلاف كل التوقعات لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى التي قدمت مساعدات للكيان الإسرائيلي في مجال الأبحاث النووية العسكرية، بل كانت نظيرتها الفرنسية، التي تعاونت مع تل أبيب التي أصرت على إخفاء مشروعها عن الإدارة الأمريكية، وأحاطت تعاونها مع الخبراء الفرنسيين في بدايات بناء برنامجها النووي بسرية منقطعة النظير عن حليفتها الأمريكية التي علمت به لأول مرة عام 1958،أين وصلت لإدارة الرئيس "ايزنهاور" مجموعة من الصور لمفاعل" ديمونا" التقطتها الطائرات الأمريكية من نوع U2 والتي تحلق على ارتفاعات جد عالية.[2]

ففي أواخر عام 1960، أعلم "ديفيد أندرسون"، وهو موظف بالشركة الأمريكية المسؤولة التي نصبت مفاعل "ذرات من أجل السلام" في ناحال سوريك عام 1955، موظفي السفارة الأمريكية أنه قد سمع أن أفراد فرنسيين كانوا يبنون مفاعل طاقة ذرية بقوة 60 ميغاوات في منطقة بئر سبع، ووصف لهم بأنه مفاعل طاقة يبرد بالغاز وقادر على إنتاج حوالي 60 ميغاوات من الطاقة الكهربائية، فسارعت وزارة الخارجية الأمريكية في أكتوبر 1960 إلى ارسال أسئلة وكالة الاستخبارات المركزية كـ"إرشادات" إلى السفارة الأمريكية في إسرائيل، بيد أنه لم يحصل طلب المعلومات على أولوية عليا، بل حظي بـ"أولوية جمع روتينية".3

وفي عام1968 أصدرت الخارجية الأمريكية تقريرا سريا أكد أن تل أبيب قد بدأت بنجاح في إنتاج الأسلحة النووية، ولقد جاء هذا التقرير بناء على حديث "كارل دوكيت" رئيس المكتب العلمي والتكنولوجي في المخابرات الأمريكية مع "ادوارد تيللر" أب القنبلة الهيدروجينيةالأمريكية، الذي سارع إلى إبلاغ المخابرات الأمريكية ببرنامج إسرائيل النووي العسكري، والتي بدورها أخبرت الرئيس "جونسون" الذي اشتهر بتأييده الدائم لإسرائيل على طول الخط بيد أن المخبرات الأمريكية لم تقدم التقرير لوزيري الدفاع والخارجية الأمريكيين.[4]

---

[1] - عطية ممدوح حامد أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك و اليقين ، مرجع سبق ذكره ، ص.120.

[2] --أحمد حجاج ،"الغرب ودعم البرنامج النووي الإسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 2008 ، 174 ، المجلد 43،ص155.

[3] - سورس لينك، "كيف أخفت اسرائيل برنامجها النووي السري عن أمريكا؟"، ترجمة موقع راقب ، في الرابط التالي:
http://raqeb.co/2015/04/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%AE%D9%81%D8%AA-%

[4] - أحمد حجاج ،نفس المرجع، ص. 156.

ولعل هذا ما أكده "بيتر ستوكتون" Peter Stokton عضو اللجنة الفرعية للرقابة والتحقيقات في الكونجرس، في قوله:" إن أية إدارة أمريكية حتى إدارة "بوش" قد أخفت نتائج أي تحقيقي حول البرنامج النووي الإسرائيلي أو سعت إلى إيقافه في بدايته... ففي عام 1968 أكد ريتشارد هيلمز "Richerd Helmes "، رئيس المخابرات الأمريكية للرئيس "جونسون" أنه قد تم بالفعل نقل مواد نووية إلى إسرائيل فرد عليه الرئيس الأمريكي قائلا :"لا تقل هذا الكلام لأي شخص أخر، ولا حتى دين راسك Din Rask و"روبرت ماكنمارا Robret Maknamara وزير الخارجية ووزير الدفاع.[1]

ويعود هذا إلى طبيعة موقف كل من البنتاجون والخارجية الأمريكية عام 1968 الرافض لمنح تزويد اسرائيل بالتكنولوجيا الأمريكية عامة وطائرات الفانتوم خاصة، ما لم توقع تل أبيب على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ما جعل "إسحاق رابين" يلجأ إلى رجل الأعمال اليهود "أب فاينبرج"، الذي سبق له أن جمع أموالا طائلة تخطت عشرات الملايين من الدولارات لتمويل برنامج تل أبيب النووي ، فاستجاب هذا الأخير واتصل بالرئيس "جونسون"، من وراء ظهر البنتاجون والخارجية ،واستطاع الظفر بطائرات الفانتوم الأمريكية دون أي قيد.[2]

وفي سبتمبر 1979 وصل تقرير أخر أكد إجراء إسرائيل لسلسلة تفجيرات نووية في شبه القارة القطبية الجنوبية بالتعاون مع جنوب إفريقيا حسب ما اكتشفه القمر الصناعي الأمريكي فيلا (VELA)، غير إن إدارة الرئيس الأمريكي "كارتر" عملت كسابقاتها على دفن التقارير بدلا من مواجهة إسرائيل وجنوب إفريقيا [3]، على الرغم من امتلاكها هذه المرة أدلة قوية كانت بحوزة وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات الأمريكية تدين إسرائيل وتثبت أنها المنفذ الرئيسي لتلك التفجيرات.

فلقد حرصت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض على التستر على البرنامج النووي للكيان الإسرائيلي، على الرغم من تنامي حجم تقارير أجهزة المتابعة والأمن والخارجية والمخابرات، والتي أكدت بما لا يدع مجالا لأدنى شك، أن تل أبيب قاب قوسين أو أدنى من امتلاك القنبلة النووية، فواشنطن استمرت في انتهاج سياسة النعامة التي كانت السياسة الخارجية الأمثل في هذا الإطار، فمنذ أن بدأ مفاعل "ديمونا " بالعمل لم يره ولم يسمع به ولم يتكلم عنه البيت الأبيض.[4]

---

[1]- ممدوح حامد عطيةأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك و اليقين، ص.59.

[2]- أحمد حجاج، نفس المرجع، ص.156.،

[3]فيكتور قطان،" السلاح النووي الإسرائيلي وعرقلة المسعى الأمريكي لمنع انتشار الأسلحة النووية"، في الرابط التالي:
https://al- shabaka.org/briefs/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84

[4]- أحمد بهاء الدين شعبان، أحمد بهاء الدين شعب، الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000،القاهرة:سيناء للنشر،ط.1، 1992ص. 344.

ولعل هذا ما أكده "دنيس هيس"Denis Hill وزير الدفاع البريطاني في مذكراته والتي قال فيها: "إن المجال النووي ليس هو فقط المجال الذي حققت من خلاله أمريكا التزامها حيال إسرائيل لكي تبلغ أهدافها الطموحة، إن البيت الأبيض الأمريكي ظل يتصور أنه لا حاجة للشعب أن يعرف شيئا عن البرنامج النووي الإسرائيلي...في الحقيقة إن الترسانة النووية الإسرائيلية كانت وما زالت وستظل متمتعة بالحصانة ضد أي رقابة أو تدخل دولي أو أمريكي، فالولايات المتحدة الأمريكية وإداراتها المتعاقبة، ظلت على مر العقود تنفي وجود مثل هذا السلاح لدى إسرائيل على الرغم من تأكدها أنها تمتلكه، بل تعمل جاهدة على تطويره".[1]

هذا ولم يقتصر التواطؤ الأمريكي على التستر على البرنامج النووي الإسرائيلي وحسب، بل شاركت واشنطن بشكل مباشر في الأبحاث النووية التي كان يجريها معهد "وايزمان"، وقامت بتمويل المؤسسات البحثية الإسرائيلية في مجال التكنولوجيا النووية العسكرية بما تحتاج إليه من وسائل وأجهزة وعلى رأسها معهد "فايتسا"، الذي أمدته واشنطن بجهازي "سوبر كمبيوتر" المخصصين للتقليد النووي.[2]

هذا علاوة على أنها سمحت لعلماء الذرة الإسرائيليين بالتدرب في المنشآت النووية الأمريكية وأمدتهم بالمواد الأولية النووية التي كان يتم تهريبها بطرق غير قانونية وإدخالها إلى تل أبيب بواسطة مؤسسات أمريكية ناشطة في هذا الإطار، كالشركة التعاونية للمواد والتجهيزات النووية التي كان مقرها "أبوللو في بنسلفانيا".[3]

فبفضل الاتفاقية السرية التي جرى إبرامها عام 1969 بين الرئيس الأسبق "ريتشارد نيكسون" ورئيسة حكومة الكيان الإسرائيلي حينها "غولدا مائير"، تمتلك إسرائيل اليوم ترسانة كبيرة من القنابل النووية والهيدروجينية، فضلا عن وسائل إطلاقها من مركز قيادة وسيطرة محصنا ومحميا من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، فالولايات المتحدة الأمريكية طبقا لبنود هذه الاتفاقية حرصت على بقاء تل أبيب دولة نووية على أن لا تعلن هذه الأخيرة عن قدراتها النووية ،وفي المقابل تتعهد واشنطن بعدم الضغط عليها للانضمام إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT)، أو دفعها للكشف عن منشآتها النووية وفتحها أمام عمليات الرقابة الدولية.4

---

[1]- ممدوح حامد عطية، نفس المرجع، ص.ص.56-57.

[2]-سيمون هيرش، الخيار شمشون، القاهرة : دار الهلال، 1991،ص.206.

[3]-زينب عبد العظيم محمد ، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أ وائل القرن الحادي والعشرين ،القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ،ط.1،يناير 2007 ، ص.ص.54-55.

[4] - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،" الموقف الإسرائيلي من الإتفاق النووي الإيراني : الابتزاز المجدي "، نقلا عن الرابط التالي: http://www.almodon.com/arabworld/2015/7/26

فبمقتضى هذا التفاهم التزم جميع رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية لنظرائهم في تل أبيب بتقديم الدعم والمساعدات اللازمة لتطوير البرنامج النووي الإسرائيلي وتوفير الحماية الدولية لها من أي قرار يلزمها بالتخلي أو العدول عن سياستها في هذا المجال الرامية لتأمين نفسها وردع أعدائها العرب.

ولعل هذا ما أكده الرئيس "باراكاوباما"Barack Obama لـ "بنيامين نتنياهو" في البيت الأبيض يوم 6 جويلية 2010 في اجتماع جمعهما :"نحن نعتقد بقوة أنه نظرا لحجم إسرائيل وتاريخها والمنطقة التي هي موجودة فيها، فإن متطلباتها الأمنية فريدة من نوعها، يجب أن تكون إسرائيل قادرة على الرد على التهديدات والولايات المتحدة لن تطلب من إسرائيل أن تتخذ أي خطوة من شأنها تقويض مصالحها الأمنية".[1]

فالولايات المتحدة الأمريكية وإلى جانب مشاريعها الرامية إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وفق ما يخدم المصالح الإسرائيلية، تصهر على تقوية إسرائيل وضمان تفوقها في الشرق الأوسط باعتبارها الحليف الإستراتيجي الذي يمكنها الاعتماد عليه، فسعي واشنطن لتمكين تل أبيب في هذا المجال وتقويتها للدفاع عن نفسها ما هو في حقيقة الأمر إلا حرص على أمن المصالح الأمريكية في المنطقة.[2]

فلقد أدى التحالف الإستراتيجي بين واشنطن إلى دعم البرنامج النووي الإسرائيلي حيث صارت معظم تقنيات المعدات النووية التي يتضمنها المشروع النووي الإسرائيلي من صنع أميركي، ليس هذا وحسب بل أوجد الكونغرس الأميركي لها استثناءات قانونية من الالتزامات والمتطلبات الخاصة بمعاهدة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، حتى صارت واشنطن تعتبر الترسانة النووية الإسرائيلية جزءا من ترسانتها النووية، إذ تجد الإدارة الأمريكية في امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية دعما لوظيفتها الإستراتيجية في إطار التحالف الذي يضمهما، في حين ترفض واشنطن وبشدة أي نية أو محاولة لأي دولة عربية في امتلاك الأسلحة النووية أو قدرات نووية.[3]

ولقد طلب رئيس الحكومة الإسرائيلية من الرئيس الأمريكي "ريجان" خلال توقيع اتفاق التعاون الإستراتيجي بين البلدين عام 1981 أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لمنع العرب من الدخول في العصر النووي[4]، ولهذا حرصت الإدارة الأمريكية على حرمان العرب من أية وسيلة للتكافؤ مع تل أبيب،

---

[1]-Cohen Arner ,Miller Marrin," Bringing Israel's Bomb out of the basement-Has Nuclear Ambiguity Outlired its shelf Life?", Foreign Affairs,pp.1-2,http://www.foreign Affairs.com/articles/66569/Arner-Cohen-and Marrin-Miller// Bringing Israel's.

[2]-Robert Stephens ,"The Great Powers and the Middle East" , Journal of Palestine Studies,vol,2,No.4, Summer .1973, p.p.7.8.

3-أحمد ثابت،"جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته" مركز الجزيرة للدراسات، في الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/853B454B-A3B3-4705-A41B-4ABBD5540589

[4]-احمد منصور ،أضواء على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، بيروت: دار ابن حزم ،1994،ص.110.

وتنزع من يدهم أي أداة يمكن استخدامها للتوصل إلى ما يوصف عادة بالسلام العادل، من خلال التزامها غير المشروط بدعم التفوق السياسي للكيان الإسرائيلي على العرب، وهذا عبر سعيها إلى حرمانهم من أية أداة ضغط سياسية عليه، فعلى الرغم من تحسن موقف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس "أوباما" تجاه العرب تحسناً ملموسا، بيد أن هذا التحسن لم يلغ المسار العام للسياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والرامية إلى فرض مفهوم إسرائيل للسلام على دول المنطقة.[1]

فقلد أكد الرؤساء الأمريكيون، وأعضاء الكونجرس على مر الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض التزامهم تجاه بقاء الكيان الإسرائيلي والحفاظ على أمنه، ولعل هذا ما زاد من حجم الطموحات الإسرائيلية المؤمنة بضرورة ارتكاز عقيدتهم العسكرية على إستراتيجية احتكار الردع النووي في منطقة الشرق الأوسط، وتحييد القدرات الردعية غير التقليدية لأي طرف إقليمي آخر، وهي الإستراتيجية التي دأبت تل أبيب على تبنيها مستندة على دعم أميركي ملحوظ، وتجلت ملامحها في المساعي الغربية الحثيثة هذه الأيام بإيعاز من الكيان الإسرائيلي، لتجميد برامج إيران النووية والصاروخية بذرائع على شاكلة الحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل عالميا، والحفاظ على استقرار المنطقة وأمن شعوبها.[2]

فإصرار الولايات المتحدة على احتفاظ تل أبيب بالتفوق النوعي التكنولوجي،حتى في ظروف السلام وحرمان العرب من التكنولوجيا المتقدمة واضح وقديم يعود إلى اتفاقية 1987 الخاصة بالأسلحة الصاروخية والأسلحة الكيميائية، بل حتى في التطبيقات السلمية للطاقة النووية، عملت واشنطن بإيعاز إسرائيلي على أبعاد العرب عن التكنولوجيا النووية، ولا تزال هذه السياسة منتهجة إلى غاية يومنا الحالي.3

وبهذا تخالف الولايات المتحدة الأمريكية في تعاونها النووي مع الكيان الإسرائيلي المادة الأولى من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي تحرم أن تقوم دول حائزة على الأسلحة النووية بنقل النفايات النووية الحساسة إلى أي طرف دولي سواء أكان منضما للمعاهدة أم غير منضم إليها، هذا علاوة على تعهدها عام 1995 بالتوصل لقرار لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، من خلال تحريم نقل

---

[1]- رغيد الصالح ،" أمريكا والسلح النووي الإسرائيلي "، صحيفة الخليج الإماراتية ، في الرابط التالي:
https://www.palinfo.com/news/2010/5/7/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D8%B2

2- بشير عبد الفتاح ،" الرادع النووي الإسرائيلي في حرب كتوبر 1973"، مركز الجزيرة للدراسات ، في الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/10/12/%D8%A7%D9%84%D8%B

3-فيصل القاسم ، "الديموقراطية وامتلاك أسلحة الدمار الشامل " ،برنامج الإتجاه المعاكس ، 04-06-2004، على الساعة 20:00في الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/programs/opposite-direction/2004/6/3:

النفايات النووية لأطراف غير خاضعة للضمانات الدولية. ما جعل هذه المخالفات تعزز عقيدة تل أبيب النووية وتزيد من إصرارها على الخيار النووي ضد الدول العربية .1

فعلى الرغم من التفوق العسكري للكيان الإسرائيلي يعتقد بعض الغربيين في أمريكا وأوروبا أن تل أبيب يمكن أن تواجه أخطارا جسيمة في المستقبل بسبب وجودها ضمن بحر واسع من الأعداء، وإن فكرة الخطر هذه هي التي جعلت بعض السياسيين الغربيين وعلى رأسهم صناع القرار الأمريكي يؤيدون ويدعمون امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، وتؤدي العمليات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين وتعاطف الرأي العام العربي معها الى تعزيز فكرة الخطر الإسلامي المحيط باليهود.2

ولعل هذا ما استغلته تل أبيب كذريعة لبناء قدراتها النووية واستخدام وسائل الحرب الجرثومية المحرمة دولياً ضد الفلسطينيين، بل تجاوزت ذلك إلى إجراء تجارب نووية محظور القيام بها دولياً ،كاختبار القنبلة النيوترونية عام 1998 وذلك بالقرب من ميناء إيلات، ودفن نحو 80 طنا من النفايات النووية والكيماوية في نابلس والخليل وغزة، في سياق سياسة تلويث ممنهجة بدأت منذ بدء احتلال هذه المناطق عام 1967، قصد تدمير الحياة المجتمعية للفلسطينيين ودفعهم إلى الهجرة وترك أراضيهم، فواشنطن جعلت من الترسانة النووية للكيان الإسرائيلي وسيلة للتهديد والرعب للسلم والأمن في الشرق الأوسط.[3]

فلقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع إسرائيل في هذا المجال إلى صياغة نظام إقليمي في المنطقة يكرس وجود الكيان الإسرائيلي من جهة، ومن جهة أخرى يفرض الهيمنة الأمريكية من خلال جعل واشنطن مركز القيادة المطلقة ليس في ادارة شؤون الشرق الأوسط وحسب بل قيادة السياسة الدولية بكل أبعادها[4]، بغية تحقيق مصالحها عامة ومصلح حلفائها وعلى رأسهم الكيان الإسرائيلي خاصة، فهذا الأخيرة في منظور صناع القرار في البيت الأبيض يعتبر الحليف الاستراتيجي الوفي الذي يمكن أن تعول عليه الإدارة الأمريكية على الدوام لتنفيذ أجندات سياساتها الإقليمية والدولية.

فضمان التفوق الإسرائيلي على العرب يعتبر مبدأ ثابتا لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما عمل على تنفيذه الرؤساء الأمريكيين كافة (إيزنهاور وكيندي وجونسون وفورد وكارتر وريجان وبوش وكلينتون، بوش الإبن، براك أوباما وصولا إلى ترامب)، وهذا من خلال العمل على تزويد الكيان الإسرائيلي بأحدث الأسلحة وأكثرها تطورا والحيلولة دون استفادة العرب منها .

---

[1] غسان العزامي ،"التعاون النووي الأميركي - الإسرائيلي.. تحت أي ذرائع ؟ !"،في الرابط التالي :https://www.alahednews.com.lb/26840/55/

2-عثمان الرواف،" نظرة في الدعم الأمريكي والأوروبي لإسرائيل "، مجلة الشرق الأوسط، العدد 8225، 5جانفي 2010، في الرابط التالي: ، http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=8225&article=41471#.WfryYlONYU

[3] غسان العزامي ، مرجع سابق.

-العياري الشاذلي ،"الوطن العربي وظاهرة العولمة" ، نشرة منتدى الفكر العربي، عمان، العدد1997،145،ص.07.

هذا علاوة على دعم الصناعات العسكرية لتل أبيب وتمويل مشاريع التطور التقني فيها، ومراقبة وتقييد البحث العلمي العربي في المجال العسكري لمنعه من امتلاك أسلحة تماثل نظيرتها الإسرائيلية تحث ذرائع متنوعة على رأسها منع سباق التسلح في المنطقة والعمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها[1]، وهي في حقيقية الأمر شعارات وسياسات المراد منها ضمان تفوق تل أبيب العسكري على الدول العربية والإسلامية لا غير.

ثانيا: مبدأ الكيل بمكيالين الأمريكي وسياسات عدم الانتشار النووي

يعكس البرنامج النووي للكيان الإسرائيلي القيم والمعايير المزدوجة من جهة، ومن جهة أخرى التوظيف الماهر لسياسات غض الطرف من طرف الولايات المتحدة الأمريكية[2] فهذه الأخيرة خرقت المعاهدات الدولية المبرمة لمنع انتشار الأسلحة النووية، وهذا من خلال تزويد تل أبيب بكافة المساعدات التي من شأنها تكريس تفوقها على جيرانها عامة والدول العربية خاصة .

وفي هذا الإطار أمدت واشنطن إسرائيل بأربعة أطنان من الماء الثقيل لاستعمالها في الأبحاث العلمية بجامعة "التخنيون" في حيفا وإرفاقها بشحنات من الوقود الذري، ولعل هذا يفند الصورة المثالية التي سعت الإدارات المتعاقبة على البيت الأبيض رسمها لنفسها أمام العالم[3]، كدولة حريصة على السلم والأمن الدوليين من خلال محاربة سباق التسلح ومكافحة انتشار الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل.

فالسياسات الخارجية الأمريكية في مجال نزع السلاح النووي تشوبها ازدواجية واضحة للعيان فعلى الرغم من دعم واشنطن على الصعيد الرسمي لسياسات منع الانتشار النووي ، والسعي الدؤوب لصناع قرارها لوضع حد نهائي لمثل هذه الأسلحة الفتاكة، إلا أن الممارسات العملية للولايات المتحدة الأمريكية في حقيقة الأمر تعمل على تكريس سياسات سباق التسلح والعمل على استمراره[4] على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وإن الدعم والمساعدات التي تلقتها تل أبيب من الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأبحاث النووية والتكنولوجيا العسكرية وتواطؤ صناع القرار في البيت الأبيض مع نظرائهم الإسرائيليين أكبر دليل

---

[1]- طلعت أحمد مسلم ، الثوابث والمتغيرات في الصراع العربي الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة ،سلسلة محاضرات الإمارات51 ، الامارات العربية المتحدة :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط.1،2001،ص.ص.19-20.

[2]- مرا د ابراهيم الدسوقي ،"بين السلاح النووي الإسرائيلي ومعاهدة الانتشار النووي "، مجلة السياسة الدولية، العدد 120، أفريل 1995،ص.56.

[3]-عواطف سراج الدين، الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي 1923-1967، مصر: مصر العربية للنشر والتوزيع، ط.1،2009،ص.63.

[4]-Georges Le Guelte, « La nouvelle posture nucellaire Américaine » ,Révolution dans les concepts stratégiques ,R.I.S., automne2002, n47, p.67.

وبينة على سياسات الكيل بمكيالين التي تنتهجها واشنطن في مجال سباق التسلح ونزع الأسلحة النووية والبيولوجية والجرثومية .

فالدعم الأمريكي للبرنامج النووي للكيان الإسرائيلي يشكل خرقا صارخا لكافة المعاهدات الدولية المبرمة للحد من انتشار الأسلحة النووية، فالإدارة الأمريكية من خلال سكوتها عن الترسانة النووية لتل أبيب ضربت أحكام القانون الدولي عرض الحائط ليس هذا وحسب بل وجهت أكبر طعنة للجهود الدولية[1] الرامية إلى منع مختلف صور الانتشار النووي على الصعيد العالمي.

فواشنطن هي التي زودت الكيان الإسرائيلي بدبابات الليزر وصواريخ الباتريوت وطائرات الفانتوم ومقاتلات الشبح، وأطنان اليورانيوم المخصب الذي استخدمته تل أبيب في صنع قنابلها النووية، تحت إشراف وحماية أمريكية من أصوات الاحتجاج الدولي، هذا علاوة على إمداد جيشها بصور التقطتها الأقمار الصناعية الأمريكية لترسانات جيرانها وحظائر طائراتها وأماكن دفاعها من خلال التنسيق المعلوماتي بين CIA والموساد .[2]

فالولايات المتحدة الأمريكية التي سارعت الى الاعتراف بالكيان الإسرائيلي بعد بضع دقائق من إعلان قيامه وصرح رئيسها "ترومان" قائلا:" إنني أعترف للعالم بشعب يستحق الحرية والحياة ...إننا نعترف بإسرائيل ونفخر بأننا كنا أول من مد لها يد العون، وأقنعنا الأمم المتحدة بوجوب إقرار مبد أ التقسيم ... إننا نوافق على إسرائيل بحدودها الحالية التي عينتها الأمم المتحدة في قرارها، ونرى أنه لا يجوز تعديل هذه الحدود إلا بموفقة إسرائيل ... إننا نتطلع إلى اليوم الذي تجلس فيه إسرائيل معنا في الأمم المتحدة، ونأخذ على عاتقنا مساعدتها في النهوض باقتصادها ، ونود أن نعيد النظر في أمر حظر الأسلحة حتى نهيئ لإسرائيل فرصة الدفاع عن النفس وإنني أعاهد نفسي على شذ أزر إسرائيل حتى تصبح بلدا كبيرا"[3]، وفت بعهدها ولا تزال إلى يومنا الحالي أكبر داعم ومؤيد للتوجهات تل أبي ومشاريعها حتى وان انتهكت بهذا الدعم الأعراف والقوانين الدولية وأخلت بالتزاماتها الدولية ومعاهدة عدم الانتشار النووي خير دليل على هذا.

فتل أبيب هي الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، التي لا تعد طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهذا نظرا للصمت الأمريكي على ترسانتها النووية وحماية واشنطن لها من أي قرار دولي

---

[1]- ابراهيم محمد العناني ،وأخرون، الخيار النووي في الشرق الأوسط ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2001،ص.394.

[2]- مصطفى محمود، إسرائيل البداية والنهاية، منتديات المكتبة العربية،ص.31، في الرابط التالي:

http://www.itips Club.net

[3]- محمد متولي ، اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل 1949،مصر :مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر العالم بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1974،ص.16.

قد يصدر في حقها من شأنه تعريض قدراتها ومنشأتها النووية إلى الرقابة والتفتيش من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويعود هذا إلى نجا ح الكيان الإسرائيلي ومنذ إعلان قيامه من خلال صناع قراره وعلى رأسهم "جولدا مائيير" في اقناع الرئيس الأمريكي" ريتشارد نيكسون" بإبرام اتفاقية عام 1969، التي نصت على ضرورة التعامل الأمريكي مع تل أبيب على اعتبارها الحليف الأوحد في الشرق الأوسط، بحيث تعمل على رعاية المصالح الأمريكية بالمنطقة، مقابل تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير قدراتها كي تصبح قوة نووية للحفاظ على أمنها الذي تعتبره إدارة البيت الأبيض أمنا للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ولعل هذا ما يفسر حجم وخصوصية المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل واختلافها عن التي تقدمها لأية دولة أخرى فمبلغ المساعدات التي تقدمها واشنطن لتل أبيب 3 مليارات دولار، يوضع في حساب بالفائدة في البنك الاحتياطي الأمريكي، والعوائد المالية المترتبة عنه توظف لسداد قروضها السابقة لدى واشنطن، ليس هذا وحسب بل هناك جانب فريد من نوعه بخصوص المساعدات يناهز ما قرابته 25 بالمائة يستخدم لشراء أسلحة من شركات الكيان الإسرائيلي لدعم صناعاتها العسكرية، كنظام القنبلة الحديدية التي تتصدى للصواريخ قصيرة المدى وقذائف الهاون، والذي استفاد من مبلغ 205مليون دولار، كإضافة لمبلغ 200 مليون دولار[2] ، الذي طابت به Yدرة الرئيس الأسبق "باراك أوباما" لتطوير برنامج الدفاع الصاروخي لتل أبيب.

فالمساعدات الأمنية التي تتلقاها تل أبيب من واشنطن ليست قائمة على مصالح كما هو الحال مع باقي الدول وإنما قائمة على العلاقة الخاصة بين كيانها والولايات المتحدة الأمريكية ،التي تلتزم بأمنها وتفوقها النوعي على دول المنطقة بالشكل الذي يحافظ على قدراتها الدفاعية ضد أي مجموعة محتملة من المعتدين عامة والدول العربية خاصة.[3]

وهكذا تمكن الكيان الإسرائيلي من خلال لعب دور العميل والمنفذ للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من كسب تأييد واشنطن له خاصة في المجال الدولي، و هذا من خلال العمل على التغطية والتستر على ترسانته النووية وحمايتها من الضغوطات الدولية ، الداعية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل سواء كانت نووية أو بيولوجية أو كيميائية، ولعل هذا ما ساهم بشكل كبير وسريع في تنامي وتطوير شتى قدرات تل أبيب النووية في مجال تكنولوجيا الأسلحة العسكرية الفتاكة .

---

[1]-حسين علي ،"هل ستصبح ايران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها؟"،ص.28.، في الرابط التالي:www.kot obarabia.com

[2]-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة الدفاع الوطني ، خلية الإعلام والاتصال، "الوجه الخفي للمساعدات الأجنبية "، مجلة الجيش، 2011ص.ص.111-12.

[3]- أحمد منصور ، نفس المرجع ،ص.ص.73-74.

فالإدارة الأمريكية ديمقراطية كانت أم جمهورية تبنت ولا تزال مواقف التأييد شبه المطلقة لسياسات تل أبيب منذ نشأتها سواء في الحرب أو في السلم إقليميا أو دوليا، وهذا بإجماع غالبية الدراسات التي عالجت طبيعة العلاقات التي تربط واشنطن بحليفتها وراعية مصالحها في الشرق الأوسط، ليس هذا وحسب بل يعتبرها البيت الأبيض واحة الديمقراطية الوحيدة[1] في المنطقة .

فلقد ارتفعت مكانة الكيان الإسرائيلي في المنظور الأمريكي حيث تحول إلى عميل للسياسات والاستراتيجيات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مقابل تأييد واشنطن له في المحافل الدولي[2]، وحمايته ومنع صدور أي قرار د ولي بخصوص ترسانته النووية، ما جعله الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي لا يعتبر طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهذا بفضل السكوت والتواطؤ الأمريكي الصارخ معه في هذا المجال.

فتل أبيب التي نجحت في إقناع واشنطن بتزويدها بقضبان التحكم في الوقود النووي عام 2008 تتطلع إلى أبعد من هذا، حيث يسعى صناع قرارها إلى إبرام اتفاق مماثل للاتفاق الذي وقعته الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس" جورج بوش" مع الهند، والذي يشمل توسيع التعاون في الملف النووي المدني بما في ذلك تسهيلات على شراء المواد اللازمة لتشغيل المفاعلات.[3]

فهذه المسألة تعتبر في غاية الحساسية بالنسبة للكيان الإسرائيلي الذي أوفد وزير طاقته "يوفال شتاينتس" لمقابلة نظيره الأمريكي " أرنست مونيز اذلي" بعد الموافقة العلنية للرئيس "باراك اوباما " على تطوير علاقات الطرفين في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وقد أثمر هذا الاتفاق على تبادل الأطقم الفنية وتواصل المحادثات حول مجالات عديدة على رأسها الغاز الطبيعي، وحماية منشآت البنية التحتية والطاقة والمياه من الإشعاعات النووية، فضلا عن التعاون النووي للأغراض المدنية والبحث والتطوير في مجال الفيزياء النووية للأغراض السلمية.4

الخاتمة:

في الختام نستنتج من خلال الدراسة والتحليل أن الكيان الإسرائيلي اتجه إلى بناء وتطوير برنامجه النووي لضمان تفوقه على الدول العربية سياسيا وعسكريا، بحيثي تمكن من إملاء كافة شروطه وصياغة مشاريع التسوية التي تخدم مخططاته على حساب مصالح الدول العربية، فقد استطاعت تل أبيب قطع أشواط كبيرة في برنامجها النووي نتيجة الدعم الذي وفرته لها الولايات المتحدة الأمريكية، التي انحازت

1-حسن عبد ربه المصري ، إسرائيل ديموقراطية الإرهاب والعنصرية، القاهرة:مكتبة الشرق الدولية ،ط.1،يناير 2009،ص.15.

2-مارتين مونو، في المعركة اسرائيل كما رأيتها، ترجمة حليم طوسون ،القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1972،ص.ص.89-90.

3-ربيع يحي ، " تحول جذري في السياسة الأمريكية بشأن التعاون النووي مع إسرائيل"، في الرابط التالي:https://www.eremnews.com/news/world/371203

إليها وتواطأت مع طموحاتها النووية ومنعت استصدار أي قرار دولي بخصوص برنامجها النووي، من شأنه الضغط عليها للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، وما تفرضه من إجراءات مراقبة وتفتيش لمنشآتها النووية في حالة مصادقتها عليها.

وإن هذا الوضع يعكس سياسات الكيل بمكيالين التي تنتهجها واشنطن الداعمة لطموحات الكيان الإسرائيلي النووية ،والرافضة في الوقت ذاته امتلاك العرب لمثل هذا السلاح القادر على ردع تل أبيب والتصدي لأطماعها في الأراضي العربية والفلسطينية،ولعل هذا ما يفرض على النخب العربية الحاكمة ضرورة تجاوز خلافاتها البينية، وتوحيد صفوفها لمواجهة أكبر تحديات أمنها القومي والمتمثل في احتكار الكيان الإسرائيلي للسلاح النووي وسعيه بدعم أمريكي لحرمان الدول العربية منه، وإن هذا ما يفرض على القادة العرب ضرورة الإسراع في دعم و تطوير البحوث العربية في مجال الذرة والطاقة النووية لامتلاك السلاح النووي، الذي من شأنه العمل على تدارك الخلل الواقع في ميزان القوى وتوازن الرعب النووي عقب احتكار الكيان الإسرائيلي له، لترجيح كفة الدول العربية في طاولة مفاوضات تسوية ملف الصراع العربي الإسرائيلي.

قائمة المصادر والمراجع:

1 – الكتب:

1. ابراهيم محمد العناني ،وأخرون، الخيار النووي في الشرق الأوسط ،بيروت : مركز دارسات الوحدة العربية ،2001 .
2. أحمد بهاء الدين شعب، الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000،القاهرة:سيناء للنشر،ط.1، 1992.
3. بيتر براي،ترسانة إسرائيل النووية مع تقرير فعنونو- أسرار القنبلة النووية الإسرائيلية ، ترجمة منير غنام، تقديم محجوب عمر ،بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية ،ط.1 ،1989.
4. حامد ممدوح عطية، البرنامج النووي الإسرائيلي و الأمن القومي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996.
5. حامد مدوح عطية ، أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك و اليقين، القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، ط1، 2004.
6. حسن عبد ربه المصري ، اسرائيل ديموقراطية الإرهاب والعنصرية، القاهرة:مكتبة الشرق الدولية ،ط.1،يناير 2009.
7. زينب عبد العظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أ وائل القرن الحادي والعشرين ،القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ،ط.1،يناير 2007.
8. سيمور هيرش،خيار شمشون-ترسانة إسرائيل النووية و سياسة أمريكا الخارجية ، لبنان: دار الكتاب العربي، 1992.

9. طلعت أحمد مسلم ، الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة ،سلسلة محاضرات الإمارات51 ، الامارات العربية المتحدة :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط.1 ،2001.

10. عطوي محمد ، حروب إسرائيل المقبلة ، بيروت: دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع، ط1 ، 2002.

11. عواطف سراج الدين الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي 1923-1967، القاهرة : مصر العربية للنشر والتوزيع، ط.1، 2009.

12. مارتين مونو، في المعركة اسرائيل كما رأيتها، ترجمة حليم طوسون ،القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1972.

13. متولي محمد ، إتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل 1949،مصر :مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر العالم بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1974.

14. مصطفى محمود، إسرائيل البداية والنهاية، منتديات المكتبة العربية، في الرابط التالي:http://www.itips Club.net

15. منصور أ حمد،أضواء على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، بيروت: دار ابن حزم،1994.

2 - المقالات:

*** باللغة العربية:**

1. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة الدفاع الوطني، خلية الإعلام والاتصال، "الوجه الخفي للمساعدات الأجنبية "، مجلة الجيش، 2011.

2. حجاج أحمد ،"الغرب ودعم البرنامج النووي الإسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 174 ، المجلد 43، 2008.

3. حسين زكريا ، "الخيار النووي و الخيارات العسكرية البديلة" (أشغال ندوة فكرية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007 .

4. الدسوقي مراد ابراهيم ،"بين السلاح النووي الإسرائيلي ومعاهدة الانتشار النووي "، مجلة السياسة الدولية، العدد 120، أفريل 1995.

5. الشاذلي العياري ،"الوطن العربي وظاهرة العولمة" ، نشرة منتدى الفكر العربي، عمان، العدد 145، 1997.

6. الشايب عبد الجبار ، "الابتزاز النووي الإسرائيلي ، مجلة الوصف، دار المنظومة، العددين 50- 51، أكتوبر 1975.

7. عبد السلام محمد ،"الرؤوس النووية الإسرائيلية الخصائص و المقومات "، السياسية الدولية، العدد ،118 ،أكتوبر 1994.

8. محمد جبردنيا ، "الإستراتيجية النووية (الثوابت و المتغيرات)"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011.

*** باللغة الإنجليزية:**

1- Cohen Arner ,Miller Marin," Bringing Israel's Bomb out of the basement-Has Nuclear Ambiguity Outlired its shelf Life?", Foreign Affairs,http://www.foreign Affairs.com/articles/66569/Arner-Cohen-and Marin Miller// Bringing Israel's.
2- Georges Le Guelte, « La nouvelle posture nucellaire Américaine », Révolution dans les concepts stratégiques, R.I.S., automne 2002, n47.
3- Robert Stephens, «The Great Powers and the Middle East, Journal of Palestine Studies,vol,2,No.4, Summer .1973.

3 - الروابط الإلكترونية:

1. ثابت أحمد ،"جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته" ،مركز الجزيرة للدراسات، في الرابط التالي :
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/853B454BA3B3-
2. الرواف عثمان ،" نظرة في الدعم الأمريكي والأوروبي لإسرائيل "، مجلة الشرق الأوسط، العدد 8225، 5جانفي 2010، في الرابط التالي:
http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=822
3. سور لينك، "كيف أخفت اسرائيل برنامجها النووي السري عن أمريكا؟"، ترجمة موقع راقب ، في الرابط التالي:
http://raqeb.co/2015/04/%D9%83%D9%8A%D9%
4. الصالح رغيد ،" أمريكا والسلح النووي الإسرائيلي "، صحيفة الخليج الإماراتية ، في الرابط التالي:
https://www.palinfo.com/news/2010/5/7/%D8%A7%D9%8
4
5. عبد الفتاح بشير ،" الرادع النووي الإسرائيلي في حرب كتوبر 1973"، مركز الجزيرة للدراسات ، في الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/10/12/
%
6. العزامي غسان ،"التعاون النووي الأميركي - الإسرائيلي.. تحت أي ذرائع ؟!"،في الرابط التالي :https://www.alahednews.com.lb/26840/55/
7. عليحسين ،"هل ستصبح ايران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها؟"، في الرابط التالي: www.kot obarabia.com

8. القاسم فيصل، "الديموقراطية وامتلاك أسلحة الدمار الشامل "،برنامج الاتجاه المعاكس ، 2004-06-04، على الساعة 20:00في الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/programs/oppositedirection/2004/3
9. قطان فيكتور ،" السلاح النووي الإسرائيلي وعرقلة المسعى الأمريكي لمنع انتشار الأسلحة النووية"، في الرابط التالي:
https://al-shabaka.org/briefs/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%
10. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،" الموقف الإسرائيلي من الإتفاق النووي الإيراني : الابتزاز المجدي "، في الرابط التالي:
http://www.almodon.com/arabworld/2015/7/26
11. يحي ربيع، " تحول جذري في السياسة الأمريكية بشأن التعاون النووي مع إسرائيل"، في الرابط التالي
https://www.eremnews.com/news/world/371203